

The financial and cash stability and its role in financial sustainability in Iraq

B. J. Khalif*¹, A. Abedalzeiz²

¹ Baking and Financial Department, College of Management and Economic, Uruk University, Baghdad, Iraq.

² General director of economic office, Baghdad, Iraq.

wasan.maki.mohammad@uruk.edu.iq

Abstract In Iraq and during the last three years, it has appeared and develop of general budget deficit and increasing of general debt, accordingly most of the specialists in the financial and cash policies to study the effect of the general debt in financial sustainability and evaluate the country ability to pursue the general expense trend and fulfill its financial obligations for their importance and effectiveness to design and implement and validity of the total economic policy and considered them the key standard to assess the economic strength and the extent of its ability to assimilate the internal and external economic shocks, related with deficit of general budget and the state assessment to achieve the financial sustainability considered of structural nature, and its seriousness appeared in Iraq, when its oil exports, the main source to finance the budget, subjected to sharp decline in prices under non-existence of diversity of incomes, the matter led to fluctuation of its general incomes and practicing surprised pressure on its general expenses, due to this, analyzing the sound of the financial procedures and judgment on the quality of financial decision and policies has become of great necessary, The research focuses on knowing the rate of financial resources contribution (non-oil) to finance the budget and it has become clear the contribution of non-oil resources weakness amount (4%) and the tax rate (1%) for the period from 2005-2015 considered very low rate because of the backwardness of the agricultural and industrial sectors and tax decrease resulted from administrative and financial corruption and tax evasion and weakness of tax content besides weakness of tax system, thus the research has recommended the necessity to reform tax system and economic reform..



Crossref  10.36371/port.2021.4.2

Keywords: Public debt; liquidity; financial sustainability; financial stability.

الاستقرار المالي والنقدي ودوره في الاستدامة المالية في العراق

د.د. بلاسم جميل خلف*، د. اكرام عبد العزيز

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة اوروك، بغداد، العراق. ١

مدير عام الدائرة الاقتصادية، الهيئة الوطنية للاستثمار، بغداد، العراق ٢

الخلاصة: في العراق وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة، برزت وتطورت ظاهرة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام، لذا اتجه معظم المختصين في السياستين النقدية والمالية إلى دراسة أثر الدين العام في الاستدامة المالية وتقييم مدى قدرة الدولة على ملاحقة تيار الإنفاق العام والوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك لأهميتها، وتأثيرها في تصميم وتنفيذ وفاعلية السياسات الاقتصادية الكلية، واعتبارها المؤشر الرئيس لقياس قوة الاقتصاد، ومدى قدرته على استيعاب الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفيما يتعلق بكيفية تمويل عجز الموازنة العامة، وتقييم قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية الذي يعد ذا طبيعة هيكلية، وقد ظهر أثر حدته في العراق، عندما تعرضت صادراتها النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة الى انخفاض كبير في الاسعار بظل عدم تنوع مصادر الإيرادات الأمر الذي أدى إلى تقلب إيراداتها العامة، وممارسة ضغوط مفاجئة على إنفاقها العام. من هنا أصبح تحليل سلامة الإجراءات المالية والحكم على جودة القرارات والسياسات المالية ضرورة ملحة وقد ركز البحث على معرفة نسبة مساهمة الموارد المالية غير النفطية في تمويل الموازنة واتضح ضعف نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية والتي بلغت ٤٪، وان نسبة مساهمة الضريبة ١٪ للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٨، وهي نسب متدنية جدا بسبب تخلف القطاعين الزراعي والصناعي، وان انخفاض نسبة الضرائب ناجم عن الفساد الاداري والمالي والتهرب الضريبي وضعف الوعاء الضريبي، فضلا عن خلل النظام الضريبي. ولذا فقد اوصى البحث بضرورة اصلاح النظام الضريبي والاصلاح الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الفضاة الحضري؛ الدين العام؛ السيولة؛ الاستدامة المالية؛ الاستقرار المالي

مفاجئة على إنفاقها العام. من هنا أصبح تحليل سلامة الإجراءات المالية والحكم على جودة القرارات والسياسات المالية ضرورة ملحة [4].

أولاً: إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول الاتي.

- (١) تزايد عجز الموازنة العامة، فضلا عن تزايد الدين العام وأعباء خدمته سنة بعد أخرى، وهذا يعني اقتطاع أجزاء متزايدة من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين، بدلاً من توجيهها لتمويل متطلبات التنمية وإعادة الاعمار [5].
- (٢) اعتماد الموازنة العامة على الموارد النفطية وبنسب تصل الى ٩٠٪ مما يعني عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة
- (٣) ضعف مساهمة الضرائب في تمويل الموازنة العامة بسبب الفساد الاداري والمالي وضعف الوعاء الضريبي وضعف فاعلية القوانين والتشريعات المالية [6].
- (٤) ان الضغط على النفقات الاستثمارية سيلحق الضرر الكبير بالمشاريع الاستثمارية الذي سيؤدي حتما الى عدم تنوع هيكل الانتاج في العراق وبالتالي عدم امكانية زيادة الإيرادات الكلية من جهة وعدم زيادة الإيرادات الضريبية بسبب ضعف الوعاء الضريبي من جهة أخرى [7].
- (٥) وما يزيد من المشكلة تعقيدا يحصل هذا في ظل انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض الواردات المالية، فضلا عن الاثار السلبية لجائحة كورونا [8].

• هدف البحث

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- (١) في ظل تنامي عجز الموازنة العامة، وتزايد الدين العام: ما مدى قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية؟
- (٢) هل في قدرة الاقتصاد العراقي الاستمرار في تحمل أعباء النفقات العامة وعلى وجه التحديد التشغيلية منها في ظل استمرار الزيادة السنوية في قيمة الدين العام الداخلي وأعباء خدمته؟
- (٣) هل في قدرة الاقتصاد العراقي الاستمرار في الاستدامة المالية دون زيادة الدين العام الخارجي وأعباء خدمته؟

١. المقدمة

تشير التجارب العالمية إلى أن استمرار العجز في الموازنة العامة، أدى إلى تزايد الدين العام، وهو ما انطوى عليه تحمل الميزانية بأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون، ما انعكس مرة أخرى، زيادة العجز في المراحل التالية، ومن ثم اقتراض إضافي لتمويل العجز، وزيادة الطلب على الأرصدة القابلة للاقتراض وظهور أثر المزاحمة، وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا الوضع دفع السلطات إلى السحب من الاحتياطيات أو الإصدار النقدي تمويل تضخمي [1]. وعليه ازداد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والأجنبية، مما آل إلى سلسلة من النتائج السلبية على النمو والتنمية الاقتصادية. ترجع حدة العجز في الموازنة العامة إلى عدة عوامل، أهمها الهيكل الاقتصادي للدولة، والالتزامات الاجتماعية التي تتبناها، والظروف الطارئة التي تمر بها سواء كانت اقتصادية أو سياسية [2]، ودرجة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وأوجه الإنفاق العام. لذا يعد عجز الموازنة العامة ذا طبيعة هيكلية. ففي العراق وخلال السنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠، برزت وتطورت ظاهرة عجز الموازنة العامة وتزايد الدين العام، لذا اتجه معظم المختصين في السياستين النقدية والمالية إلى دراسة أثر الدين العام في الاستدامة المالية وتقييم مدى قدرة الدولة على ملاحقة تيار الإنفاق العام والوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك لأهميتها، وتأثيرها في تصميم وتنفيذ وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية، واعتبارها المؤشر الرئيس لقياس قوة الاقتصاد، ومدى قدرته على استيعاب الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفيما يتعلق بكيفية تمويل عجز الموازنة العامة، [3] وتقييم قدرة الدولة في تحقيق الاستدامة المالية الذي هو الشغل الشاغل للكثير من المختصين بالسياسة المالية، وبخاصة في ظل تفاقم أزمة الديون. لذا يعد عجز الموازنة العامة ذا طبيعة هيكلية، وقد ظهر أثر حدته في العراق، عندما تعرضت صادراته النفطية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة الى انخفاض كبير في الاسعار بظل عدم تنوع مصادر الإيرادات الأمر الذي أدى إلى تقلب إيراداتها العامة، وممارسة ضغوط

مستحقات الدين. [12]. أما السيولة، فهي تعني وجود موارد مالية لتلبية الالتزامات (المالية حال استحقاقه. وتعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في تعريف الاستدامة المالية على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معين، أو تحديد نسبة معينة يتم استهدافها (لكنه ترك الباب مفتوحاً لهذه النسبة) ويعد هذا سيناريو أساسياً يبنى عليه توقع المستقبل في ظل سياسات يتوافق عليها لمدة معينة، عادة خمس سنوات. وفي هذه الحال، يعد الصندوق السياسات المالية مستدامة، إذا استطاعت تحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي [13].

أن مصطلح الاستدامة المالية العامة أو الحكومية تعريفها بأنها الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيراد الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر لإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. وتعتمد الاستدامة المالية على الوضع القائم وتوقعات الإنفاق والإيراد المستقبلية طويلة الأجل. ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات. ويرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح آخر يسمى الفجوة المالية، والتي تعرف بأنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية [14].

وتسعى الدول لتحقيق الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية عجزها المالية وبشروط ميسرة. ويؤدي فقدان الدول لاستدامتها المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها. وتعد معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أكثر العوامل المؤثرة سلباً في استمرار وضع الاستدامة المالية للدول. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول ولعل أهمها معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات نمو الناتج المحلي الحقيقية ومعدلات نمو النفقات والإيرادات [15].

ثانياً: مؤشرات الاستقرار المالي والنقدي والاستدامة المالية.

٤) وهل بالإمكان زيادة الإيرادات غير النفطية لتحقيق الاستدامة المالية؟ وهل بالإمكان الضغط على النفقات وزيادة الإيرادات في ان واحد لضمان الاستدامة المالية؟
٥) ماهي نسبة مساهمة الضرائب في الموازنة العامة؟ وهل يمكن رفع تلك النسبة؟ وهل يسمح الوعاء الضريبي بذلك؟
٦) هل بإمكان الاقتصاد العراقي تحقيق الاستدامة المالية في ظل انخفاض الواردات النفطية من جهة وارتفاع المتطلبات المالية للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا من جهة أخرى.

المحور الاول: بعض مؤشرات الاستقرار المالي والنقدي والاستدامة المالية

اولاً: تعريف

١. تعريف الدين العام.

يعرف صندوق النقد الدولي الدين العام وفقاً لدليل إحصاءات مالية حكومية) بأنه إجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة، في تاريخ أو تواريخ محددة، ويتكون من جميع الالتزامات العملة، SDRs المتمثلة بأدوات الدين وهي: سندات وأذون الدين، القروض، حقوق السحب الخاصة والودائع، نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، الحسابات مستحقة الدفع [9].

٢. تعريف الاستدامة المالية

هي قدرة الدولة، حالياً ومستقبلاً، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، من دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون أو تراكم متأخرات (أو هي القدرة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية مستقبلاً لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة [10].

أما عدم الاستدامة، فهي الحال التي يتراكم فيها الدين إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة والسيولة (Solvency) على خدمته تمويل بونزي، وينطوي على مفهوم الاستدامة تحقيق مبدئي للملاءة [11]. فالملاءة: هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتتحقق إذا كان معدل (Liquidity) المالية للإنفاق الجاري والمستقبلي أقل من معدل الخصم الحالي للإيرادات الحالية PDV الخصم الحالي والمستقبلية مطروحاً منها

١) مؤشر الاستقرار المالي والنقدي

يعد مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي دليلا جيدا على تحقيق الاستقرار المالي و النقدي، و تعزيز القدرة في الاعتماد على الذات من خلال السيطرة على معدل نمو الدين العام. و قد اقرت معاهدة ماسترخت الموقعة بين دول الاتحاد الاوربي بالا تتجاوز نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (٢٪) التي تمثل النسبة المثلى لتحقيق الاستقرار النقدي لذا يتطلب استقرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، ان تكون نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي مساوية لنسبة الدين الى الناتج مضروبة في معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية . وفي ظل المؤشرات المثلى للعجز و الدين العام، فأنها تؤدي الى نمو الناتج المحلي بمعدل (٥٪) او بعبارة اخرى فإنه لكي تتم المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي بمعدل (٥٪) في ظل نسبة الدين (١٠٪) فإنه ينبغي ان تكون نسبة العجز في الموازنة هي (٣٪) . [16]

٢) مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

بالإمكان الاعتماد على مجموعة من المؤشرات في توضيح مدى تحقق الاستدامة المالية منها الاتي

١) مؤشر الضرائب،

٢) فجوة الضرائب

٣) نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً عليه، يتم تحديد القدرة الضريبية وتقييم الاقتدار المالي للدولة. وكذلك معرفة النسبة التي يجب أن تزيد بها الضرائب لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في ظل النفقات الجارية أو المتوقعة. [17] المؤشرات التالية لقياس الاستدامة المالية:

١) مؤشر الفجوة الأولى يكون إيجابياً، عندما يكون معدل

النمو الإسمي للناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل الفائدة الإسمي للدين العام.

٢) مؤشر فجوة الضرائب يكون إيجابياً عندما تكون إيرادات

الضرائب كافية لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣) مؤشر فجوة النفقات ويكون موجباً عندما تكون النفقات الجارية أقل مما يجب لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ان الاستدامة المالية للدولة تعكس مستوى فاعلية السياسة المالية [18] باعتبارها احدي السياسات الاقتصادية والهادفة الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد الاستدامة المالية في غاية الاهمية لارتباطها بمجمل الفاعلية الاقتصادية ويتوضح ذلك من خلال الاتي:

١) تعتمد الاستدامة المالية على توقعات الإنفاق والإيرادات المستقبلية طويلة الأجل. ويتم بموجب هذه التوقعات تعديل السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات.

٢) يلزم لضمان استمرار الاستدامة المالية للدول توافر القدرة القانونية والاقتصادية للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق الحالية، أو السماح لها بالنمو ضمن معدلات معينة، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية.

٣) يرتبط مصطلح الاستدامة المالية بمصطلح آخر يسمى الفجوة المالية، وتعرف الفجوة المالية باختصار على أنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية.

٤) وتوسعى الدول لتحقيق وضعية الاستدامة المالية لكي تتمكن من الاستدانة لتغطية العجز المالي بشروط ميسرة. ويؤدي فقدان الدول للاستدامة المالية أو تراجع ثقة الأسواق بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو رفع معدلات الفائدة على قروضها إلى مستويات عالية ووضع ضوابط وشروط لاقتراضها.

٥) ويمكن تحقيق الاستدامة المالية أيضا الدول من الحصول على التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها.

الضريبية من خلال اسعار الضرائب والرسوم ، وكذلك تقدير
امكانية الحصول على القروض العامة ومدى الحاجة لها وامكانية
تسويق الدين العام للجمهور. وتعد الإيرادات العامة من
المؤشرات الاقتصادية المهمة التي يمكن من خلالها معرفة
مستوى تطور الاقتصاد، فضلا عن معرفة امكانية الاستدامة
المالية [20].

يلاحظ من الجدول (١) ان الإيرادات العامة اخذت بالارتفاع من
(٤٠,٥٠٢,٨٩٠) مليون دينا لعام ٢٠٠٥ الى (٨٠,٢٥٢,١٨٢) مليون دينار
عام ٢٠٠٨ الا انها انخفضت قليلا عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية
العالمية، لكنها اخذت بالارتفاع الى ان بلغت ذروتها
(١١٩,٨١٧,٢٢٤) مليون دينار عام ٢٠١٢ بعدها اخذت بالانخفاض
الى ان وصلت الى (٧٢,٥٤٦,٣٤٥) مليون دينار عام ٢٠١٥ بسبب
الانخفاض الكبير في اسعار النفط. وقد انضح كذلك من الجدول
ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية تراوحت
بين ٩٣٪ كأدنى نسبة وان اعلى نسبة بلغت ٩٨,٨٪ الا ان النسبة
انخفضت الى ٧٩٪ وذلك عام ٢٠١٥ بسبب الانخفاض الكبير في
اسعار النفط. وان معدل المساهمة بلغ ٩٥٪. ووضح الجدول كذلك
النسبة المتدنية للضريبة في الإيرادات العامة اذ بلغ المعدل
النسبة ١٪ لمدة البحث ، في حين بلغ معدل نسبة الإيرادات
الآخرى ٤٪. للمدة نفسها يتضح من الجدول (٢) ان الإيرادات
الضريبية في عام (٢٠٠٥) بلغت نحو (١٨٤,١٤٥) مليون دينار
بنسبة (٠.٢٥) من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة متواضعة
جدا وازدادت الإيرادات الضريبية في جميع سنوات البحث الى ان
سجلت عام ٢٠١٥ نحو (١,٧٢٣,٦٨٨) مليون دينار وشكلت ما نسبته
(٠.٨٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي وهي اعلى نسبة خلال
سنوات البحث وهذا يوضح انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات
الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي ، بذلك فان الإيرادات
الضريبية لم تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي اذ لم
تتجاوز (٠.٨٩٪) وهذا يعني ان الإيرادات الضريبية لم تصل الى
الحدود القصوى للإيرادات التي يمكن تحصيلها من خلال
الضرائب وهي بذلك تشكل ضغطا كبيرا على الناتج المحلي
الاجمالي لكونها لم تستفد من الفائض الاقتصادي الذي تولده
القطاعات الاقتصادية الإنتاج.

(٦) وتعكس الاستدامة المالية مستوى نجاح سياسات
المالية العامة وتعطي ثقة للقطاع الخاص للاستثمار
في البلدان التي تتمتع بها.

(٧) تعد معدلات الزيادة السريعة في نسبة الدين العام إلى
الناتج المحلي أكثر العوامل المؤثرة سلبا في استمرار
تمتع الدول بالاستدامة المالية. وهناك العديد من
العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول
ولعل أهمها معدلات الفائدة الحقيقية، ومعدلات نمو
الناتج المحلي الحقيقية، ومعدلات نمو النفقات
والإيرادات.

(٨) الركود الاقتصادي الذي ضرب الاقتصاديات العالمية
بعد أزمة ٢٠٠٨ المالية دفع الحكومات الى تنفيذ خطط
استثمارية توسعية في الانفاق من اجل تفادي حدوث
كساد بالأسواق وتفاذي الاضطرابات الداخلية التي
يمكن ان تنشأ عن ذلك وهو ما ادى الى زيادة العجز في
ميزانيات تلك الدول.

(٩) الاستدامة المالية تبنى على اساس من اقتصاد متنوع
يعتمد على قطاعات اقتصادية متنوعة وليس قطاع
واحد ويكون للاستثمار الاجنبي والمشروعات الصغيرة
والمتوسطة دور رئيسي في الاقتصاد وتمثل نسبة اكبر
من الناتج المحلي الاجمالي.

(١٠) هناك فارق بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة
اذ تشير الاخيرة الى تحقيق نمو اقتصادي مع مراعاة
ابعاد بيئية تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم
هدارها وتزداد لتشمل مراعاة ابعاد اجتماعية تشمل
برامج حماية اجتماعية لمحدودي الدخل والمتأثرين
سلبا بالنمو الاقتصادي السريع وسياساته [19].

المحور الثاني: تحليل الإيرادات العامة في العراق للمدة ٢٠٠٥-

٢٠١٨

تتصف الإيرادات العامة للعراق بانها تعتمد بشكل اساس على
الإيرادات النفطية في التمويل . اذ يتم تقدير الإيرادات العامة
استنادا الى تحديد حجم الصادرات النفطية ومستويات الاسعار
المتوقعة خلال السنة المالية . فضلا عن تحديد حصيلة الإيرادات

جدول (١) نسبة مساهمة الإيرادات العامة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٥) مليون دينار

الإيرادات الأخرى		الإيرادات الضريبية		الإيرادات النفطية		الإجمالي الإيرادات العامة	السنة
نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة	إجمالي الإيرادات النفطية		
0.76	344437	0.45	184145	98.7	40007608	40502890	2005
0.58	285944	0.62	307943	98.7	48461658	49055545	2006
1.75	957186	0.80	440805	97.4	53201460	54599451	2007
0.57	458313	0.65	527524	98.7	79266345	80252182	2008
4.9	2728888	1.1	605921	93.9	51874544	55209353	2009
1.11	780175	1.03	723342	97.8	68674707	70178223	2010
0.91	909252	0.87	874341	98.8	97914065	99697658	2011
1.53	1836136	1.5	1148042	97.5	116833046	119817224	2012
1.93	1589166	1.1	1360371	97.4	110890539	113840076	2013
5.13	5409428	1.3	1465261	93.4	98511934	105386623	2014
18.1	13168060	1.8	1723688	79.4	57654597	72546345	2015
18.3	12719744	2.3	1616223	80.8	56041955	69317822	2016
17.8	12213573	2.3	1580219	80.0	54920094	68613886	2017
19.4	13044835	2.4	1623679	78.1	52353159	67021673	2018
%4		%1		%95			المتوسط

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للمدة

جدول ٢. نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2018-2005)

السنة	الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي %
2005	184145	73533598	0.25
2006	307943	95587954	0.32
2007	440805	111455813	0.39
2008	527524	157026061	0.33
2009	605921	139330210	0.43
2010	723342	171956974	0.42
2011	874341	217327107	0.40
2012	1148042	254225490	0.45
2013	1360371	273587529	0.49
2014	1465261	258900633	0.56
2015	1723688	191715791	0.89
2016	1616223	183218497	0.88
2017	1580219	179031736	0.88
2018	1623679	181619351	0.89

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة للمدة (2018-2005).

جدول (٣) نسبة الضرائب غير المدفوعة الى الضرائب المقدرة في العراق (مليون دينار)

السنة	اجمالي الضرائب المقدرة (١)	الضرائب المستحقة وغير المدفوعة (٢)	نسبة التهرب الضريبي ١/٢
2005	1108865	1002359	%90
2006	1116306	970358	%87
2007	1124368	1016761	%91
2008	842929	698069	%83
2009	1418343	1080988	%76
2010	1189295	920209	%77
2011	1300686	944878	%72
2012	1368506	991020	%72
2013	1447889	1045588	%72
2014	1554556	1176468	%75
2015	1386847	1082885	%78
2016	1445918	1169213	%80
2017	1409617	1118379	%79
2018	1512650	1107416	%73

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة للمدة (2005-2018).

اسباب التهرب الضريبي وسبل المكافحة

سبق وان تطرقنا الى الحديث عن ظاهرة التهرب الضريبي ونقل عبء الضريبة و هي في الحقيقة ظاهرة متفشية في الاقتصاد العراقي لا سيما بعد انتشار العمل تحت خيمة اقتصاد الظل الذي يعمل في الخفاء و بعيدا عن انظار الحكومة وهذا ما يؤثر سلبا في حصيلة الايرادات الضريبية و للتهرب الضريبي اثار سيئة اخرى منها انه يؤدي الى عدم عدالة التوزيع العبء الضريبي بين المكلفين و المقرضين عندما ينجح البعض من التخلص من دفع الضريبة , كما و ان المشرع الضريبي قد يلجأ نتيجة لنقص الايرادات الضريبية الناجمة جراء التهرب في دفع الضريبة الى رفع سعر الضريبة و الذي هو الاخر في النهاية يكون دافعا كافيا للتهرب من دفعها وفي النهاية المحصلة هي واحدة .

أما اسباب التهرب الضريبي فترجع اساسا الى رغبة الافراد في الملكية الخاصة فهم يفضلون الاحتفاظ باموالهم و التمتع بمنافعها بدل تسليمها الى الدولة عن طريق الضرائب , و يتوقف ميل الافراد الى التهرب الضريبي على عوامل عدة منها الاتي:- (٨)

(١) ارتفاع اسعار الضريبة : فكلما كانت الضريبة مرتفعة السعر كلما زاد الاغراء على التهرب منها و العكس صحيح .

اظهرت بيانات الجدول (٣) مدى التهرب الضريبي ومدى مساهمة الايرادات الضريبية في الايرادات العامة فالإيرادات الضريبية المحدودة تعد اشارة مبدئية على وجود التهرب الضريبي اذ يظهر العامود (١) اجمالي الضرائب المستحقة على المكلفين و التي بذمتهم الى الهيئة العامة للضرائب, اما العامود (٢) يتضمن المجموع الكلي للضرائب التي لم يتم دفعها من قبل المكلفين الى الهيئة العامة للضرائب والتي تعكس حجم الاموال الكبيرة التي لم تدفع وبالتالي تعكس التهرب الضريبي. والعامود (٣) يتضمن نسبة التهرب الضريبي (اي نسبة الضرائب غير المدفوعة الى اجمالي الضرائب المقدرة) . ان بيانات الجدول تبين لنا نسبة الضرائب غير المدفوعة الى المجموع الكلي للضرائب المقدرة خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠١٨) , اذ بلغت ادنى نسبة للتهرب %٧٢ و اعلى نسبة %٩١ . ففي عام ٢٠٠٥ كانت نسبة الضرائب المستحقة وغير المدفوعة الى اجمالي الضرائب المقدرة هي (%٩٠) و استمرت هذه النسبة مرتفعة للسنوات (٢٠٠٦, ٢٠٠٧, ٢٠٠٨) الا انها انخفضت في السنوات (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣) لتبلغ (%٧٢) , و عادت لترتفع في عام ٢٠١٤ لتصل الى (%٧٥) , و وصلت عام ٢٠١٥ الى (%٧٨) و كانت اعلى نسبة لها هي (%٩١) في عام ٢٠٠٧ و اقل نسبة لها هي (%٧٢) للعوام (٢٠١١, ٢٠١٢, ٢٠١٣) .

المحور الثالث : تحليل النفقات العامة للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٨:

في المحور الثاني تم تسليط الضوء على جانب مهم من جانبي الموازنة العامة للدولة وهو جانب الإيرادات العامة من خلال التحليل العلمي لتلك الإيرادات وفي هذا المحور لابد لنا من تسليط الاضواء على الجانب الثاني والمتمثل بالنفقات العامة للدولة وتحليلها لكي تكتمل الصورة وتشخيص نقاط القوة والضعف في هذا الجانب مما يسهل علينا امكانية تقديم المقترحات العلمية والمنطقية الممكن اعتماها لغرض المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ,اذ ان عملية تحليل جاني الإيرادات والنفقات العامة للدولة تعد في غاية الاهمية وذلك للعلاقة العضوية والترابطية بينهما ولايمكن ان نتحقق الاستدامة المالية من طرف دون الطرف الاخر. ان تحليل النفقات العامة للدولة من حيث حجمها وتوزيعها بين نفقات تشغيلية ونفقات استثمارية ونسبة كل منهما الى اجمالي النفقات. يوضح الجدول (٤) انه هناك اختلال كبير في الاهمية النسبية بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، اذ ان الاهمية النسبية للنفقات الجارية الى النفقات العامة خلال مدة البحث ٢٠٠٥-٢٠١٨ تشكل النسبة الاكبر والتي بلغت ٧٧٪ وان السبب الرئيسي في ذلك يعود الى الارتفاع الكبير في اعداد الموظفين والذي يقترب من (٤) ملايين موظف، فضلا عن الارتفاع الكبير في مرتباتهم والنفقات العالية المرتبطة بالرئاسات الثلاثة ومجلس النواب والنفقات المرتبطة بهم .

اما النفقات الاستثمارية فقد تراوحت بين ١٣٪ كحد ادنى و٣٤٪ كحد اعلى وان متوسط نسبة النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات ولمدة البحث فقد بلغت ٢٣٪ وهي نسبة متدنية جدا ولا تتناسب مع مايجتاجه الاقتصاد العراقي سيما البنى التحتية والتي تتطلب سنويا مئات الملايين من الدولارات ، ولكن على الرغم من الانخفاض الكبير في حجم التخصيصات المالية ان انها قد رافقها حالة من الغسار الاداري والمالي مما ادى الى انعكاسها باي اثر ايجابي على الاقتصاد والفرد.

(٢) سياسة الدولة الانفاقية : اذا اتسمت سياسة الدولة الانفاقية بالتبذير وعدم تحقيق منفعة كبيرة للمواطنين فأن الافراد اكثر ميلا للاحتفاظ باموالهم و التهرب من دفع الضريبة خشية ان تذهب الى اوجه تبذير جديدة .

(٣) الظروف الاقتصادية: اذ يزداد التهرب الضريبي في اوقات الازمات الاقتصادية وينخفض في اوقات الرخاء الاقتصادي .

(٤) المستوى الاخلاقي للامة : اذ يقل التهرب كلما كان المستوى الاخلاقي للمواطن مرتفعا , اما الامم التي يتسامح الرأي العام فيها مع المتهربين من دفع الضريبة فأن التهرب يزداد فيها .

(٥) عقاب التهرب : اذ يوازن الممول بين المنفعة التي يجنيها من تهربه من دفع الضريبة وبين العقاب التي يتعرض له في حالة اكتشاف امره فعندما يكون الجزاء اكبر عدل عن التهرب و العكس صحيح .

ويمكن ان تعالج هذه النقاط من خلال الاليات الاتية: (٩) .

(١) الارتفاع في سعر الضريبة يمكن علاجه عن طريق تخفيض الاسعار التي تفرض بها الضرائب بحيث يكون المبلغ قليلا ولا يشكل حافزا لدى الافراد للتهرب من دفعها.

(٢) يمكن ان يتم علاج سياسة الدول الانفاقية باتباع سياسة انفاقية رشيدة تتناسب مع المنفعة التي تعود على الافراد جراء دفعهم الضرائب.

(٣) فيما يخص الظروف الاقتصادية يمكن ان يتم علاجها عن طريق ايجاد الحلول للازمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد من كساد وركود وغيرها.

(٤) فيما يخص المستوى الاخلاقي للمواطن فيمكن ان يتم عن طريق نشر الوعي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة حتى يصبح المواطن متعودا على دفع الضريبة ولا يحس انه مجبر عليها.

جدول (٤) اجمالي النفقات العامة ومعدل نموها للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٥) مليون دينار

النفقات الاستثمارية		النفقات الجارية		اجمالي النفقات العامة	السنة
نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	اجمالي النفقات الاستثمارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	اجمالي النفقات الجارية		
13	3765018	87	27066124	30831142	2005
14	5276851	86	32217608	37494459	2006
17	6588511	83	32719837	39308348	2007
22	14976016	78	52301181	67277197	2008
17	9648658	83	45941063	55589721	2009
22	15553341	78	54580860	70134201	2010
23	17832112	77	60925553	78757666	2011
34	29350952	66	69618966	105139575	2012
34	40380750	66	78746806	119127556	2013
30	24930766	70	58625459	83556225	2014
34	27431819	66	55381792	82813611	2015
34	26287123	65	50429213	76716376	2016
34	25539726	65	48379018	73918744	2017
30	24930766	70	58625459	83556225	2018
%23		%77			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للمدة 2018-2005.

قد تصل الى ٢٪ فهذا يعني انخفاض النسبة يعكس سلبيا على الاستدامة المالية وضعف فاعلية هذه الاداة المالية. (٣) بلغ معدل نسبة الايرادات الاخرى غير النفطية الى الايرادات العامة للمدة ٢٠١٨-٢٠٠٥ فقط ٤٪ وهي نسبة متدنية جدا ولا يمكن التعويل عليها حتى في حالة امتلاك العراق القدرة على مضاعفتها. (٤) وقد بلغت أدنى نسبة للإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي ٢٥٪ وان اعلى نسبة بلغت ٨٩٪ الا انها لم تصل الى ١٪ مما يعني الضعف التام للإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي. (٥) اظهر البحث بوجود تهرب ضريبي كبير جدا خلال المدة ذاتها اذ بلغت اعلى نسبة تهرب ٩١٪ وذلك عام ٢٠٠٧ وان اقل نسبة تهرب ضريبي ٧٢٪ وذلك للعوام ٢٠١١، ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وذلك بسبب الفساد الاداري والمالي وضعف فاعلية القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على المال العام.

مما تقدم اتضحت صورة النفقات وكيف كانت النفقات التشغيلية تهيمن على النسبة الاكبر من النفقات العامة وضعف نسبة النفقات الاستثمارية مما انعكس سلبا على الفعالية الاقتصادية سيما القطاعات الاقتصادية المنتجة. وعند تحليل الايرادات العامة يتضح لنا هيمنة القطاع النفطي على النسبة الاكبر من الايرادات العامة وضعف نسبة مساهمة الضريبة في الايرادات العامة، فضلا عن ضعف نسبة مساهمة القطاعات الاخرى في الايرادات الكلية ويتضح ذلك من خلال الاتي: (١٠).

(١) بلغ معدل نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة للمدة ٢٠٠٥ / ٢٠١٨ هو ٩٥٪ مما يعني الاعتماد كليا على النفط وانعكاس ذلك على الاستقرار المالي والنقدي وتمويل الموازنة العامة للدولة. (٢) بلغت معدل نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة ١٪ لمعدل للمدة ٢٠١٥/٢٠٠٥ فهذا يعني ان المساهمة محدودة جدا وحتى في حال مضاعفة الرسم الضريبي وتحسين الجباية الضريبية لغرض مضاعفة النسبة والتي

- ٢) انخفاض نسبة مساهمة الضريبة في تمويل الموازنة في العراق والتي لم تصل الى ٣٪ وحتى لو افترضنا مضاعفة سعر الضريبة فان النسبة منخفضة ولم تصل الى ٦٪.
- ٣) ان ارتفاع سعر الضريبة سيكون عامل مشجع ومغري للتهرب الضريبي.
- ٤) ضعف فاعلية القوانين المالية والادارية التي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- ٥) ضعف الوعي الثقافي والوطني لدى المكلف.
- ٦) شعور المكلف بعدم الاستفادة من الضرائب لانها لم تعود بالنفع العام عليه وعلى الاقتصاد والمجتمع، فضلا عن شعوره بأن العراق بلد نفطي وان ايراداته المالية كبيرة جدا فلا داعي للضرائب.
- ٧) الفساد الاداري والمالي في دوائر الضريبة وضعف فاعلية الاصلاحات الضريبية ان وجدت.
- ٨) ضعف الوعي الضريبي في العراق وضعف قدرة المكلف على الدفع لاسباب عدة منها توقف الالاف من المشاريع الزراعة والصناعة، فضلا عن توقف الدولة عن تسديد مستحقات المقاولين والمزارعين.

ثانيا النفقات:

- ١) معلوم ان النفقات شقان هما
النفقات التشغيلية:
المتثلة بالأجور والرواتب والتي تشكل اكثر من ٧٠٪ من النفقات العامة وهذه النفقات لا يمكن المساس بها لاعتبارات موضوعية وذاتية سياسية واجتماعية في مقدمتها كسب رضا الموظفين والذين يتجاوز عددهم ٤ (ملايين) موظف ، فضلا عن الرواتب والمخصصات للرئاسات الثلاثة واعضاء مجلس النواب ، ان التصريحات المستمرة والتي يطلقها كبار المسؤولين باعتبار ان رواتب الموظفين خط احمر لا يمكن المساس به لاسباب ذاتية و موضوعية مرتبطة بالموظفين اللذين يعانون من الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة وبالتالي لا يمكن المساس بالنفقات التشغيلية .

المحور الرابع: الاستدامة المالية بين المعالجات النظرية المطروحة والمعالجات المقترحة

هناك مجموعة من الآراء والحلول والمعالجات التي من شأنها ان تضمن الاستدامة المالية في العراق للفترة القادمة وتبدو هذه الآراء سهلة ويمكن ان تحقق حالة الاستدامة المالية بشكلها النظري والتطبيقي لو ان البيئة الاقتصادية تسمح بذلك بينما تشير التجارب العالمية قد حققت اهدافها وساهمت تلك الآراء في ديمومة واستمرارية الاستدامة المالية الا اننا نعتقد ان البيئة المالية والنقدية بشكل خاص والبيئة الاقتصادية والاجتماعية عامة تختلف كليا عن معظم التجارب العالمية ولغرض اعطاء تقويم موضوعي لتلك المعالجات ومدى فاعليتها وكالاتي :

اولا :زيادة الايرادات المالية من خلال رفع سعر الضريبة :

ان هذا الاجراء فاعل في التجارب العالمية للاسباب الاتية :

- ١) ارتفاع نسبة مساهمة الضريبة في تمويل الموازنة وقد تتجاوز الى ٦٠٪ واذ لجأت السياسة المالية الى رفع سعر الضريبة فهذا يعني ارتفاع نسبتها في تمويل الموازنة.
 - ٢) فاعلية القوانين والتشريعات المالية والادارية والقانونية والتي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي حتى مع الزيادة الحاصلة في سعر الضريبة.
 - ٣) الوعي الوطني والعلمي والثقافي يجعل المواطن أكثر تحمسا في دفع الضريبة.
 - ٤) الشعور العالي لدى المكلف من ان ارتفاع سعر الضريبة سيعود بالنفع العام عليه وعلى الاقتصاد والمجتمع من خلال حجم وطبيعة الخدمات التي تقدم له.
 - ٥) الوعي الضريبي يسمح بذلك.
 - ٦) انخفاض نسبة التهرب الضريبي في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية كالأردن مثلا.
- بينما في العراق فنعتقد ان هذا الاجراء سيكون أثره سلبي للأسباب الاتية:
- ١) ارتفاع حجم الفجوة المالية وصعوبة ردمها او تضييقها من خلال رفع نسبة مساهمة الضريبة لوحدها.

- عدم المساس بها بل دراسة امكانية زيادتها لانعكاس ذلك على الانتاج والاقتصاد الوطني وبالتالي اثارها الايجابية على الوعاء الضريبي بما يلي متطلبات الاقتصاد العراقي.
- تحديد واعطاء الاولوية للمشاريع الإستراتيجية وفي المقدمة مشاريع البنى التحتية التي تخدم الاقتصاد الوطني
- اعتماد دراسات جدوى علمية اقتصادية وفنية وهندسية للمشاريع التي ستقام، فضلا عن اعادة تقييم المشاريع المقامة
- ولتحقيق ذلك يجب تفعيل السياسات الاقتصادية الكلية وجعلها اداة لخدمة الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

السياسة النقدية:

- القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي رافق عملية مزاد العملة.
- اعتماد سعر صرف متعددة بحيث يكون سعر الصرف لعناصر الانتاج ومستلزمات الانتاج المستوردة وبعض السلع الضرورية كالادوية والمواد الغذائية الاستراتيجية.
- كالنظر الى السياسة النقدية عامة وسعر الصرف خاصة من خلال الاقتصاد وليس العكس النظر الى الاقتصاد من خلال السياسة النقدية وسعر الصرف.
- مراقبة عمل شركات الصيرفة ومعرفة حجم الاموال المحولة الى الخارج واخضاع ذلك الى الضريبة لمعرفة حجم الاموال الصعبة المهربة من جهة وفرض ضريبة على ذلك للحد من التهريب من جهة وكايراد مالي من جهة اخرى.
- تفعيل قانون التعريفية الجمركية باعتباره اداة مالية واقتصادية في ان واحد وبما يتلائم مع الوضع الاقتصادي في العراق.
- تبني سياسة دعم الاسعار كمدخلات الانتاج الزراعي والصناعي والتوقف عن دعم اسعار الناتج النهائي كونها اثبتت عدم فاعليتها وما رافقها من فساد اداري ومالي.

٢) لنفقات الاستثمارية:

بالنظر الى عدم امكانية ضغط النفقات التشغيلية للاسباب الانفة الذكر فسيتم ضغط النفقات الاستثمارية والتي هي في الاصل منخفضة جدا ولا تتناسب مع حاجة ومتطلبات الاقتصاد العراقي وما رافقها من حالة فساد اداري ومالي ومشاريع وهمية وغير ذلك. وإذا ما حصل ضغط النفقات الاستثمارية فسيكون تأثيرها سلبي على ما تبقى من أنشطة زراعية وصناعية وخدمية وبالتالي سينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، فضلا عن الانعكاس السلبي على الوعاء الضريبي. اذ نحتاج الى استثمارات كبيرة في البنى التحتية من ماء وكهرباء وطرق موصلات وغير ذلك من المشاريع ذات النفع العام، فضلا عن القروض التي يجب ان تمنح للمستثمرين.

نستنتج مما سبق ان هذه المعالجات في جانب الضغط على النفقات بشقيها التشغيلي والاستثماري سوف لن تسهم في الاستدامة المالية وتخفيض الفجوة المالية لتقليل العجز في الموازنة اذ انها ستزيد من فجوة الاستدامة المالية مما تجبر الحكومة والسلطة النقدية والمالية الى الرجوع الى صندوق النقد الدولي المزيد من القروض وهذا الخيار ينطوي على العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخطورة على حاضر ومستقبل العراق.

الاستراتيجية المقترحة للاستدامة المالية :

ترشيد النفقات نقترح الاتي:

النفقات التشغيلية:

- الغاء ٩٠٪ من مخصصات الرؤاسات الثلاثة ومجلس النواب
 - بإلغاء حمايات السادة اعضاء مجلس النواب طالما انهم منتخبون من قبل الشعب.
 - تخفيض رواتب الرؤاسات الثلاثة واطباء مجلس النواب بنسبة ٥٠٪
 - إطلاق اسم دورة النقشف على الدورة القادمة لمجلس النواب.
- النفقات الاستثمارية: نقترح الاتي:

REFERENCES

- [1] Greiner, A., & Finckec, B. (2015). *Public debt, sustainability and economic growth: Theory and empirics. Public Debt, Sustainability and Economic Growth: Theory and Empirics* (pp. 1–271). Springer International Publishing. <https://doi.org/10.1007/978-3-319-09348-2>
- [2] Rahman, N. H. A., Ismail, S., & Ridzuan, A. R. (2019). How does public debt affect economic growth? A systematic review. *Cogent Business and Management*, 6(1). <https://doi.org/10.1080/23311975.2019.1701339>
- [3] International Monetary Fund. (2020). World Economic Outlook, January 2020, Tentative Stabilization, Sluggish Recovery? *World Economic Outlook*, 1–10. Retrieved from file:///C:/Users/Pedro D/Desktop/Entrono economico y empresarial/Tentative Stabilization, Sluggish Recovery.pdf
- [4] Ansah, J. P. (2010). Negotiating Fiscal Sustainability against Socio-Economic Development : A Model-Based Policy Analysis. *The 28th International Conference of the System Dynamics Society*, 1–88.
- [5] Visser, S. S., & Nel, A. H. (1996). Adapt or die? *Curationis*. <https://doi.org/10.4102/curationis.v19i4.1336>
- [6] CBI. (2017). Annual statistical bulletin. *Central Bank of Iraq Staistics & Research Department*, 1, 116.
- [7] Lopez-Sanchez, M. J. (2013). THE CONSEQUENCES OF ABUSE FROM AN ECONOMIC DIMENSION. (L. G. Chova, A. L. Martinez, & I. C. Torres, Eds.), *7TH INTERNATIONAL TECHNOLOGY, EDUCATION AND DEVELOPMENT CONFERENCE (INTED2013)*.
- [8] Engebretsen, R., & Anderson, C. (2020). The impact of Coronavirus (COVID-19) and the global oil price shock on the fiscal position of oil-exporting developing countries. *Oecd*, 1–18. Retrieved from <https://www.oecd.org.ezproxy.uis.no/coronavirus/policy-responses/the-impact-of-coronavirus-covid-19-and-the-global-oil-price-shock-on-the-fiscal-position-of-oil-exporting-developing-countries-8bafbd95/%0Ahttps://www.oecd-ilibrary.org/development/developme>
- [9] Ferrarini, B., Jha, R., & Ramayandi, A. (2012). *Public Debt Sustainability in Developing Asia. Public Debt Sustainability in Developing Asia* (pp. 1–211). Taylor and Francis. <https://doi.org/10.4324/9780203085714>
- [10] De Matteis, F., & Preite, D. (2018). Sustainability management and local governments: A proposal to define the role of financial sustainability. In *Financial Sustainability and Intergenerational Equity in Local Governments* (pp. 31–57). IGI Global. <https://doi.org/10.4018/978-1-5225-3713-7.ch002>
- [11] Seiferling, M. (2020). Apples, oranges and lemons: public sector debt statistics in the 21st century. *Financial Innovation*, 6(1). <https://doi.org/10.1186/s40854-020-00193-2>
- [12] L. F. Thamer. (2012). The Role of Tax in Financing the Public Budget in Iraq for the Period 1995-2010 and Its Ways. Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad.
- [13] Jadara, S. M., & Al-Wadi, M. (2021). The roles of transparency and accountability in reducing administrative and financial corruption. *Public Policy and Administration*, 20(2), 284–298. <https://doi.org/10.13165/VPA-21-20-2-11>
- [14] VASYLEVSKA, H. (2020). THEORETICAL APPROACHES TO DETERMINING THE ASYMMETRIES OF THE STATE FISCAL SPACE. *WORLD OF FINANCE*, 3(64), 29–39. <https://doi.org/10.35774/sf2020.03.029>
- [15] Pill, H. (1997). Real interest rates and growth: Improving on some deflating experiences. *Journal of Development Studies*, 34(1), 85–110. <https://doi.org/10.1080/00220389708422504>
- [16] Correa, R., Garud, K., Londono, J. M., & Mislant, N. (2021). Sentiment in Central Banks' Financial Stability Reports*. *Review of Finance*, 25(1), 85–120. <https://doi.org/10.1093/rof/rfaa014>
- [17] Energy indicators for sustainable development: Guidelines and methodologies. (2005). *Environmental Policy and Law*, 35(4–5), 189.
- [18] Gbohoui, W., Lam, W. R., & Lledo, V. (2021). The Great Divide: Regional Inequality and Fiscal Policy. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.3417725>
- [19] MELNYK, V., & SAVASTEIEVA, O. (2020). Budgetary Policy in the Financial Security System. *Scientific Bulletin of the National Academy of Statistics Accounting and Audit*, (1–2), 74–81. <https://doi.org/10.31767/nasoa.1-2.2020.08>